



العمالة المصرية في الخارج

شبابنا في المصيدة
لن يهتم به الأمر
بدلاً من الجلاية والمقطف
حين يزحف الفقير
لماذا يفضلونها أسوية
هذا الشباب الضائع
إجراءات عقيمة

شبابنا في المصيدة

وقعت خلال الفترة الأخيرة عمليات تهريب لمواطنين مصريين عبر الحدود في بعض الدول الأوروبية. ولم تتوقف هذه العمليات بالرغم من التحذيرات التي أصدرتها الأجهزة المسؤولة في وزارة الخارجية. بعد أن تنبّهت لخطورة المشكلة وتفاقمها!

وقد كان مما يلفت النظر، ما نشرته إحدى الصحف اليومية العربية عن أن سلطات مدينة هامبورج الألمانية ألقت القبض على مواطن مصري يدعى محمد مصطفى حسن، يتزعم عصابة لتهريب المصريين من تشيكوسلوفاكيا إلى ألمانيا مقابل ٨٠٠٠ مارك (أى ما يوازي ١٦ ألف جنيه مصري) للشخص الواحد. وأنه نجح فى تهريب ما يقرب من ٨٥٠ مصرياً خلال شهر واحد. كان يقوم بتزوير جوازات سفرهم ومستندات الدخول للأراضي الألمانية. ويعد ضحاياه بالحصول لهم على عمل ثم يقدمهم للسلطات المختصة باللجوء السياسى فى ألمانيا، بعد أن يتصل من وعوده لهم.

ومن الواضح أن هذه العصابات المحترفة من الآفاقيين والمغامرين قد وجدت لها صيدا سهلا فى ألوف الشباب المصريين الذين يبحثون عن عمل والذين سدت فى وجوههم أبواب الرزق فى مصر . . وأنهم يستفيدون من الترتيبات الأمنية التى تقدمها السلطات الألمانية لطالبي اللجوء السياسى ريثما يتم البت فى طلباتهم، حيث تقدم لهم السلطات مساعدة مالية محدودة لفترة قصيرة . . ثم تتولى ترحيلهم وإبعادهم بالقوة بعد ذلك .

وطبيعى أن حجة اللجوء السياسى هى من أسهل الحجج التى تلقنها هذه العصابات لضحاياها ولكن خطورتها ليست فقط فيما تسببه من سمعة سياسية سيئة لمصر . ولكن فى الخسائر المادية والبشرية التى تلحق بألوف الشباب الذين يجبرون على العودة وقد خسروا كل شئ . وفى سوء المعاملة والشكوك التى يقابل بها المصريون الذين يدخلون بعد ذلك بالطرق المشروعة لإنجاز أعمالهم أو متابعة دراساتهم أو غير ذلك .

والمشكلة كما نرى معقدة . . ولن تكفى فيها تحذيرات مبهمة تصدرها وزارة الخارجية فى صورة تصريحات سريعة مقتضبة . بل يقتضى الأمر تعاوننا وثيقا بين أجهزة الخارجية وأجهزة الأمن . لأن لهذه العصابات أعوانا ومندوبين فى محافظات مصر ونجوعها . وقد قرأت بنفسى تحقيقا صحفيا لمجلة ألمانية عن طالبي اللجوء السياسى فى ألمانيا . وكان من بينهم موظف مصرى متوسط العمر يقيم فى غرفة ومعه زوجته وأربعة أطفال، ادعى أنه مطارذ من البوليس بسبب

موقفه السياسى. . مع أن منظره وكلامه لا يوحيان بأنه على أدنى درجة من الوعى السياسى!

وحجب هذه الحقائق عن وسائل الإعلام لن يفيد غير زعماء هذه العصابات. فلا بد من كشفها ونشرها على أوسع نطاق ممكن ليفتح الشباب عيونهم.

ولكن الأهم من ذلك كله أن نبحث عن حلول سريعة وعاجلة لمشكلة البطالة وألا تكتفى الحكومة بالأناشيد والتصريحات!

لن يهتم الأمر

تلقيت خطاباً لا أعرف مدى صحة المعلومات التي وردت فيه. ولكنى بادرت بنشره لأضعه تحت أعين الأجهزة المسئولة، ولأحذر عشرات الألوف من شبابنا من الوقوع فى أحابيل عمليات النصب الواسعة النطاق.

الأستاذ

تعليقا على ماكتبتموه عن «شبابنا فى المصيدة» وعمليات تهريب المصريين عبر الحدود فى بعض الدول الأوروبية . .

ومساعدة منا فى كشف هذه العصابات، ووقف هذه المهزلة التى تعرض شباب مصر لعمليات النصب والاحتيال، بالإضافة إلى تشويه بل تلطيخ سمعة مصر أتقدم من خلالكم بهذا البلاغ إلى من يهتم الأمر.

بمناسبة أعياد رأس السنة، انتهزت هذه الفرصة احدى العصابات التى تخصصت أخيراً فى النصب على شباب مصر الراغبين فى السفر والهجرة «وما أكثرهم» وتقدمت هذه العصابة إلى القنصلية الفرنسية فى القاهرة بطلب للحصول على مائتى تأشيرة دخول للأراضى الفرنسية بحجة إحياء حفل خيرى للجاليات العربية والمصرية فى باريس للفنان عمرو دياب.. وهؤلاء المائتا فرد الذين طُلِبَتْ باسمهم تأشيرة الدخول هم أعضاء الفرقة المصاحبة للفنان دياب!! «ولا أدري هل يعلمه أم بغير علمه؟!».

ووافقت القنصلية الفرنسية ومنحت الفرقة «المزعومة» مائتى تأشيرة! ومع الأسف فإن الأسماء التى قدمت للقنصلية الفرنسية كانت لشباب راغب فى السفر، دفع كل شاب مبلغ ٦٥٠٠ جنيه بما فيها ثمن التذكرة ذهاباً وعودة «القاهرة/ باريس» أى أن العصابة المذكورة حققت صافى ربح حوالى $٤٥٠٠ \times ١٨٠ = \dots$ باعتبار أن عدد الفرقة الحقيقى ٢٠ شخصاً..

وصل المائتا شاب إلى مطار أورلى، وبعد خروجهم من باب المطار وصلت معلومات إلى الشرطة الفرنسية التى حاولت على الفور محاصرة ومطاردة شبابنا «المنصوب عليهم» ولكنهم كانوا «كفص ملح وذاب»!

ومازال البحث جارياً وسوف نسمع ونشاهد قريباً فى وسائل الإعلام الفرنسية عن هذه المهزلة وغيرها، وسوف يصبح المصريون فى أوروبا حديث التندر والفكاهة على اختراعاتهم!

وسوف نسمع قريباً عن فضائح جديدة يرتكبها فنانون أو راقصات
آخريات سواء بعلمهم أو بغير علمهم . . أو باستخدام أسمائهم
المشهورة . .

ولهذا نطالب أجهزة الدولة بالتدخل الفوري للتحقيق فى هذا
الحادث المشين بدلا من أن يخصص مجلس الشعب لجنة تقصى
حقائق لأسباب هزيمة فريق الكرة! عليه أن يتحرك فوراً ويتقصى
حقيقة هذه الفضيحة الكبرى التى تكررت كثيراً، ولن يبقى لنا بعد
ذلك إلا أن نخصص شفاهنا، أو نلطم على خدودنا بعد فوات
الآوان!!

محمود عمارة

رئيس الجالية المصرية بفرنسا سابقاً



بدلاً من الجلاية والمقطف

قال لى السفير فتحى مرعى مساعد وزير الخارجية - تعليقا على ما نبهنا إليه من عمليات النصب والاحتيال التى يتعرض لها شبابنا فى الخارج: أن أجهزة الدولة لم تأل جهداً فى متابعة هذه المشكلة. ومحاولة وضع الحلول الكفيلة بمعالجتها.

والموضوع شديد التعقيد بسبب ثغرات تشريعية تحول دون تدخل الدولة لضبط أو تنظيم السفر إلى الخارج، حتى بالنسبة للذين يثبت أن لهم سوابق أو صدرت ضدهم أحكام مثل النشالين وغيرهم من محترفى الدعارة والمشبوهين، لأن الأحكام التى تصدر ضدهم من المحاكم لاتشمل منعهم من السفر، وهو حق دستورى مكفول للمواطنين.

ويقول السفير مرعى: أن لجنة تكونت بقرار من رئيس الوزراء ضمت ممثلين عن مختلف أجهزة الدولة: من وزارة الخارجية وإدارة

الجوازات، وتصاريح العمل، والأمن القومي، والسياحة والمستشار القانوني لوزير العدل، واجتمعت هذه اللجنة عدة مرات وانتهت إلى عدد من التوصيات.

واتضح أنه لا بد من تعديل بعض التشريعات، وهو ما يتطلب عرضها على مجلس الشعب والحصول على موافقته. . بحيث يمكن التغلب على القيود القانونية التي تحول دون منع من سبق اتهامهم وإدانتهم، في جرائم النشل والدعارة والتسول، وقد اتضح أن عشرات منهم ممن يملأون الشوارع في بعض الدول العربية وفي الأراضي المقدسة يحصلون على تأشيرات دخول بحجة أداء العمرة أو فريضة الحج. ويلبثون هناك حتى تجمعهم السلطات ويتم ترحيلهم. . وثبت أن من بين ضحايا العبارة «سالم اكسبريس» التي غرقت بركابها في البحر الأحمر نحو ١٢٠ شخصا كانوا من هذه الفئة!

ومن أهم الاقتراحات التي انتهت إليها اللجنة اقتراح بإنشاء معسكرات أو مراكز تدريبية في كل محافظة لتدريب الشباب على المهن والحرف المطلوبة، سواء في الدول العربية أو في غيرها، بدلا من ترك كل من يرتدى جلابية ويحمل مقطفاً ومعه تذكرة للسفر. . لكي يتوجه إلى هذه البلاد بدعوى البحث عن عمل. .

وفي اعتقادي أنه كان من الضروري أن تشارك وسائل الإعلام وبالأخص التلفزيون في القيام بحملة توعية بين الشباب. . والمتعلمين منهم بالذات. . كما أن من الممكن وضع نظام للتعاون بين الأجهزة المعنية والسفارات لمنع اعطاء تأشيرات لمن سبق ترحيلهم أو صدور أحكام ضدهم.

غير أن المشكلة الأساسية تبقى فى ضرورة معالجة مشاكل الشباب
من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية الذين يتصورون أن أبواب
العمل قد سُدَّتْ فى وجوههم. . وهؤلاء هم الذين يتعين إنقاذهم
قبل فوات الأوان.

حين يزحف الفقر

يستطيع التلفزيون المصرى أن يكون أداة اعلام حقيقية للمشاهد المصرى، ولفئات واسعة من الشباب المخدوع بإمكانيات العمل فى أوروبا.. لو نقل إليه جانباً من المشاهد التى أذاعتها الشبكات الأجنبية عن المظاهرات العنيفة التى وقعت فى ميلانو بإيطاليا خلال هذا الأسبوع ضد الأجانب. واضطر البوليس الايطالى للتدخل فى محاولة لحماية أرواح عدة آلاف من سكان الأحياء الفقيرة التى يقطنها العمال الأجانب.. ومعظمهم قادمون من شمال أفريقيا والعالم الثالث.

وماحدث فى إيطاليا حدث قبله فى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا على نطاق واسع، وبصورة أعنف.. موجة جديدة من العنصرية التى كانت أوروبا قد نسيتهما، عادت من جديد. ولم تعد تقتصر على النازيين الجدد والفاشيين الجدد وأحزاب اليمين المتطرف، ولكنها

تلقى رواجاً وتأييداً بين قطاعات شعبية واسعة، وبين أحزاب وسياسيين ليبراليين حاربوا العنصرية فى وقت من الأوقات .

فبينما تغلق الأسواق العربية أبوابها بالتدريج فى وجه العمالة المصرية، وتتخذ إجراءات التفاضية ملتوية للحد من وجودها، سواء لأن أسواق العمالة العربية اكتظت أو لأنها لاتريد أن تسمح إلا لنوعيات وأعداد محدودة. . نجد أن الأسواق الأوروبية قد أغلقت أبوابها بالفعل، وشرعت فى اتخاذ إجراءات طاردة ومانعة للحيلولة دون دخول العمالة الأجنبية أياً كانت ومن بينها العمالة المصرية المتسربة .

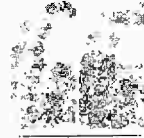
ونحن نطالب ونلح فى الطلب بأن تشارك وسائل الإعلام لدينا وبخاصة التلفزيون فى ضرورة نقل ونشر هذه الحقائق والتأكيد عليها. . حتى يعرف شبابنا الذين يغامرون بالسفر بغية البحث عن عمل فى دول أوروبية، والذين يقعون فى شباك عمليات النصب السياحى، حجم المصاعب التى سيواجهونها. . بعد أن انقلب المزاج الأوروبى ضد الأجانب وبالأخص ضد القادمين من دول جنوبى البحر المتوسط انقلاباً جذرياً. واشتدت مخاوف الأوروبيين من جحافل الفقر الزاحفة عليهم من أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث .

ففى فرنسا التى كانت من أكثر الدول الأوروبية تسامحاً مع الأجانب، لم يعد السخط من وجود المهاجرين الذين يشيرون أعصاب الفرنسيين بضجيجهم والروائح المنبعثة من منازلهم، واللغات التى يרטنون بها سمة مقصورة على عناصر اليمين المتطرف، بل أصبح

كثير من السياسيين ينظرون إلى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين على أنهم نوع من «الغزو» ولا بد من اتخاذ إجراءات لترحيلهم.

أما في ألمانيا فقد زادت جرائم التهجم على الأجانب وإحراق منازلهم ومطاردتهم عشرة أضعاف خلال عام واحد.

وما بين أسواق أوروبية مغلقة، وأسواق عربية مراوغة مالذي يمكننا أن نفعله؟!



لماذا يفضلونها اسوية

كتبنا مرات كثيرة عن حقوق العمالة المصرية الضائعة وماتلاقيه من غبن وسوء معاملة . . وقد آن الاوان أن ننبه أيضا إلى حقوق هذا العمالة على نفسها وعلينا أن نمارس نوعا من النقد الذاتى . . فى محاولة لكشف جوانب القصور والنقص التى ابتلينا بها والتى تتسبب فى كثير من المشاكل وتسىء إلى سمعة مصر والمصريين .

سوق العمالة الأجنبية فى العالم الآن - مثل أى سوق - تخضع للمنافسة الشديدة . . العمالة الماهرة والجيدة والمنضبطة التى تقدر قيمة العمل وتحترم قوانين البلد المضيف هى العمالة المطلوبة .

وأما العمالة غير الماهرة وغير المنضبطة والتى يتحول وجودها إلى مشكلة فى المجتمع الذى تعمل فيه ، فإنها تصبح عبئا ثقيلاً يتحيز البلد المضيف كل فرصة للتخلص منها .

وقد شرح لى مسئول مصرى كبير أمضى سنوات عديدة فى العمل
بفنصليات مصر وسفارتها فى بعض الدول العربية حجم المعاناة التى
تواجهها البعثات الدبلوماسية فى حل المشاكل والمخالفات الصغيرة
والكبيرة التى ترتكب فى الخارج، والتى تنتهى بأصحابها فى حالات
كثيرة إلى مخالفة قوانين البلاد التى يعملون بها، فيخلقون بذلك جوا
من الضيق يدفع أصحاب البلاد والسلطات المسئولة فيها إلى الإحجام
عن استخدام المزيد أو الإستعانة بالعمالة المصرية.

وتتضح هذه المشكلة بصورة خاصة فى الدول العربية، التى فتحت أبوابها لأنواع من العمالة المصرية غير المدربة. . . والتى غالبا ما تنتقل من الريف المصرى مباشرة إلى الطائفة أو العبارة، ومنها إلى التعامل مع مجتمعات عربية مختلفة. . . تتحدث اللغة العربية، نعم. . . ولكنها تختلف اختلافا شديداً فى مستوياتها المادية وتقاليدها الاجتماعية وحاجتها إلى نوعيات معينة من الخدمات. . . التى تعجز العمالة المصرية عن القيام بها، لا لإنعدام كفاءتها ولكن فى الأغلب لإنعدام انضباطها ومثابرتها على العمل. . .

ولذلك نحل العمالة الآسيوية محلها . . لأنها عمالة منظمة مطيعة قليلة المشاكل ، سريعة التكيف .

ولابد أن نعترف هنا بأننا لم نفعل شيئاً سواء على مستوى الدولة أو على مستوى النقابات العمالية، لإعداد وتدريب هذه العمالة قبل أن نتركها لمواجهة مصيرها في أسواق العمل الخارجية، بل تركناها

تقع لقمة سائغة فى أيدى مكاتب السخرة التى تصدر العمالة المصرية. . ثم ألقينا اللوم على الدول العربية. . .

هذه مشكلة العمالة المصرية غير المدربة التى تنزل الأسواق العربية. وهى تختلف فى ظروفها عن الكوادر المهنية العالية، وعن تلك التى تتسرب إلى أوروبا. . وهذا موضوع آخر!





هذا الشباب الضائع

للمرة الثانية أو الثالثة خلال أيام، تضطر السلطات الإيطالية إلى إعادة مجموعة من الشباب المصريين، الذين غررت بهم إحدى العصابات واستولت على مامعهم من نقود بحجة مساعدتهم فى الدخول إلى إيطاليا، ثم تركتهم عرضة للهلاك والضياع حتى أنقذتهم السلطات الإيطالية!!

ولاحظ أن نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب من حملة الدبلومات الفنية والصناعية. وأنهم يأساً من الحصول على فرصة عمل فى مصر، اندفعوا فى مغامرة غير مأمونة العواقب، دون أن يعرفوا أين ينتهى بهم المطاف، ودون خبرة أو تجربة تعصمهم من الوقوع فى أيدي عصابات دولية محترفة تتاجر فى كل شئ، وبالذات فى جزيرة مالطة التى تعد أكبر مركز للتهريب والأعمال غير المشروعة فى قلب البحر المتوسط.

ولا بأس من أن يتسلح الشباب بقدر من المغامرة وروح المخاطرة وارتياح المجهول، ولكنه لابد قبل ذلك من أن يتسلح بأدوات ومهارات تمكنه من ذلك.. أولاها أن يعرف البلد الذى ينوى الذهاب إليه، وأن يكون ملماً بقدر ولو ضئيل من لغته، وأن يتقن حرفة أو مهنة مطلوبة، وأن يتجنب الدخول إليه بوسائل غير مشروعة.

والحقيقة التى يجب أن يعرفها الشباب فى مصر.. هى أن أسواق العمل الأوروبية كانت قبل سنوات مضت بحاجة إلى أيد عاملة لسد النقص فى بعض الخدمات والمهن الصغيرة التى لايقبل عليها أبناء البلد أنفسهم : مثل أعمال النظافة، والخدمة فى المقاهى والمطاعم والفنادق، وقيادة سيارات التاكسى، وبيع الصحف، والعمل فى القطارات والسكك الحديدية، أو فى بعض أعمال شاقة أمام أفران الصهر ورصف الطرق.. وأغرقت العمالة الأجنبية القادمة من تركيا وشمال أفريقيا هذه الأسواق حتى اكتظت بهم وفاضت.

وقد انتهت هذه المرحلة منذ سنوات.. فلم تعد هذه الدول على استعداد لقبول المزيد، وزاد من تفاقم الموقف زحف العمالة الجائعة من دول أوروبا الشرقية التى تشعر أوروبا بإزاءها بالتزامات سياسية واقتصادية.

هذه ظروف يجب أن يعيها هؤلاء الذاهبون بأقدامهم وبالقليل من أموالهم قبل الوقوع فى أيدي عصابات هنا أو فى جزيرة مالطة.. وسوف يكتشفون أن قليلاً من الخيال وكثيراً من العرق والإصرار فى بلادهم، قد يكون أفضل كثيراً.

غير أن السؤال الذى نتوجه به إلى الدولة، هو أين الصندوق
الإجتماعى، وأين مئات الملايين من الدولارات التى قيل أنها رصدت
لخلق فرص عمل جديدة للشباب؟! 



إجراءات عقيمة

قبل أن تندفع الدولة فى إجراءات غير مدروسة، لمواجهة ظاهرة النصب على شبابنا الذى بدأ يتجه غرباً بحثاً عن فرص للعمل فى الخارج . . لابد أن نترث قليلاً فى إصدار القرارات الهوجاء، التى قد تضر أكثر مما تنفع والتى تأتى كمجرد رد فعل سريع، نتخيل معه أننا وجدنا العلاج الناجح للمشكلة . . وهو فى الحقيقة ليس كذلك!

فمثلاً عندما تسارع إحدى الجهات الرسمية لتعلن أنه تقرر تشكيل لجنة من وزارة القوى العاملة وأمن المطار، لوضع القواعد التى تضمن منع أى شخص من السفر، بدون تأشيرة عمل أو تصريح عمل . . ظناً منها أنها بذلك قد حلت المشكلة، فمعنى ذلك أنها - أى الدولة - لا تريد أن ترى من المشكلة غير قمة الجبل العائم، وأنها تريد أن تريح نفسها من الصداق الذى تسببه هذه المشكلة . . فتغلق الباب نهائياً على أى فرصة عمل يجدها الشباب فى الخارج بوضع العراقيل

وإجراءات المنع البيروقراطية أمام الجميع، ولن تكون النتيجة غير تشجيع مكاتب العمل الوهمية وعصابات النصب للتحايل على أى إجراء بيروقراطى تضعه الدولة.

ولا يتساوى فى عقم هذا الإجراء غير ما أعلنه وزير القوى العاملة من أن الدولة بصدد تعيين ١٠٠ ألف خريج، من الجامعات كل عام اعتباراً من دفعة ١٩٨٤.. لتعود الدولة مرة أخرى إلى سياسة تشجيع البطالة المقنعة فى أجهزة الحكومة ودوائرها. وهى الوظائف التى يهرب الشباب منها والتى تقتل روح المبادرة، وتتناقض تماماً مع سياسات الدولة فى تطوير الجهاز الحكومى ووضع حد لتضخم ميزانية الأجور والمرتبات التى يعرف الجميع أنها تذهب هباء بدون إنتاج وبدون عمل.

وعلى ما فى الإجراءات من تناقض مع سياسات الدولة فى مجال الإصلاح الاقتصادى، فإن وضع المشكلة خارج سياقها الصحيح، وهو ضرورة خلق فرص للعمل والإنتاج داخل مصر بالدرجة الأولى، أو تنظيم خروج العمالة المصرية بوسائل مشروعة ومدروسة، لن يؤدى إلا إلى حلول مؤقتة ومسكنات قصيرة المفعول.

إن تفشى البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية يحتاج إلى نظرة أوسع وأعمق.. وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج الإصلاح الاقتصادى، ولا يحتاج فقط إلى لجنة للتحقيق فى ظاهرة النصب على شبابنا بالخارج، كما أمر رئيس الوزراء، ولكنه يحتاج إلى دراسة عملية جادة وحلول مبتكرة سريعة، تشارك فيها الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ووزارة الهجرة والمصريين بالخارج.